إشكالية المفهوم ورهان الممارسة: مقاربة تفكيكية لمعضلة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

The Conceptual Problem and the Challenge of Practice: A Deconstructive Approach to the Dilemma of Democratic Transition in the Arab World

مهوبي فخرالدين [1*]، العابد فواز [2]

[1] جامعة بسكرة، الجزائر.

fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

[2] جامعة خميس مليانة، مخبرالامن القومي الجزائري الرهانات والتحديات الجزائر.

f.labed@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال: 2026/03/03 تاريخ القبول: 2026/04/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة إشكالية العجز الديمقراطي في العالم العربي من زاوية الفجوة بين التداول النظري للمفهوم ورهانات التطبيق العملي، من خلال فرضية أن الخروج من هذه المعضلة يقتضي مقاربة تفكيكية تعيد النظر في العلاقة بين كونية المبادئ الديمقراطية وخصوصية السياقات المحلية. توصلت الدراسة إلى أن أزمة الديمقراطية العربية تعود بالأساس إلى إشكال معرفي في تناول المفهوم، وغياب ثقافة حقوقية راسخة، وضعف الفضاء العمومي. كما خلصت إلى أن مدخل المواءمة عبر تفكيك المنظومة الديمقراطية إلى عناصرها الأولية ثم إعادة تركيبها في ضوء الخصوصيات الثقافية العربية الإسلامية، يشكل أفقاً واعداً لتجاوز العجز الراهن والانتقال من التنظير إلى التمكين الديمقراطي الفعلي.

الكلمات المفتاحية: العجز الديمقراطي؛ المواءمة؛ التفكيك؛ الفضاء العمومي؛ الانتقال الديمقراطي.

Abstract:

This study aims to approach the problem of democratic deficit in the Arab world from the perspective of the gap between the theoretical circulation of the concept and the challenges of practical application, through the hypothesis that overcoming this dilemma requires a deconstructive approach that reconsiders the relationship between the universality of democratic principles and the specificity of local contexts. The study found that the crisis of Arab democracy is mainly due to an epistemological problem in dealing with the concept, the absence of an established legal culture, and the weakness of the public sphere. It also concluded that the approach of adaptation through deconstructing the democratic system into its primary elements and then reassembling them in light of Arab-Islamic cultural specificities constitutes a promising horizon to overcome the current deficit and move from theorizing to actual democratic empowerment.

Key words: Democratic Deficit; Adaptation; Deconstruction; Public Sphere; Democratic Transition.

* مهوبي فخرالدين

مقدمة:

يشكل العجز الديمقراطي في العالم العربي واحدة من أكثر الإشكاليات إلحاحاً في الخطاب السياسي المعاصر، ذلك أن المجتمعات العربية ما زالت تتخبط في مسار الانتقال الديمقراطي دون أن تتمكن من بلورة نموذج سياسي قادر على التوفيق بين مبادئ الحداثة السياسية وخصوصياتها الثقافية.

وتتجلى هذه الأزمة في مستويات متعددة: مستوى مفهومي حيث تعامل الخطاب العربي مع الديمقراطية كمنتج جاهز للاستيراد، ومستوى مؤسسي حيث طغت المحاكاة الشكلية على جوهر الممارسة، ومستوى ثقافي حيث استمرت البنى الذهنية في إنتاج علاقات سلطوية. تنطلق هذه الدراسة من إشكال رئيسي: كيف يمكن الانتقال بالديمقراطية العربية من أزمة المفهوم إلى أفق الممارسة؟ وترتكز على فرضية مفادها أن الخروج من العجز الديمقراطي يقتضي مقاربة شاملة تنطلق من تفكيك المنظومة الديمقراطية إلى عناصرها الأولية، ثم العمل على مواءمتها مع الخصوصيات العربية. ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، عبر تتبع الإشكاليات المفهومية التي رافقت حضور الديمقراطية في الفكر العربي، ورصد المقترحات العملية لتجاوز العجز الديمقراطي.

المبحث الأول: تجليات أزمة المفهوم الديمقراطي في الفكر العربي

المطلب الأول: الإشكال المعرفي في تناول مفهوم الديمقراطية

الفرع الأول: معوقات تكوين العقل الفلسفي النقدي في السياق العربي: يُشكِّل التناول المعرفي لمفهوم الديمقراطية مقاربة نقدية تسعى إلى تجاوز منطق التبرير الأيديولوجي، وذلك بالنظر إليها بوصفها مسألة فكرية حداثية تتطلب أدوات منهجية دقيقة. وتبرز أهمية هذه المقاربة خصوصاً في سياق الهيمنة الثقافية المركبة (ميهوبي، 2019)، حيث تتداخل عناصر الأصالة والحداثة في تشكيل وعي مشوَّه بالمفهوم. فالفهم السليم للديمقراطية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن استحضار تاريخها النظري، أو بفصلها عن شبكتها المفهومية المتكاملة التي تضم العقل، الحرية، العدالة، الدستور، العقد الاجتماعي، والحق. إن إغفال هذه الأبعاد يُعدّ دليلاً على غياب العقل الفلسفي النقدي القادر على التعامل مع القضايا السياسية الكونية بصيغتها الخاصة والمحلية (الخمسي، 2007، صفحة 7) تتداخل داخل باراديغم الديمقراطية ثنائيات معقدة؛ من الانفصال إلى الاتصال، ومن التراجع إلى التقدم. وتقوم نظرية الديمقراطية على قطيعة نسبية مع الموروث السياسي التقليدي، مع الحفاظ على قدر من الاستمرارية التي تتيح التجاوب مع الحداثة الفكرية. وهذا يفرض إعادة صياغة العلاقة بين الديمقراطية ورهانات المجتمع الحديث بأساليب جديدة تتجاوز النماذج الجاهزة (الخمسي، 2007، صفحة 8). تعود الأزمة الفكرية العربية في التعاطي مع الديمقراطية إلى اختزالها في توظيف نفعي ظرفي، حيث جرى التعامل معها كأداة سياسية بدل اعتبارها نسقًا فكريًا ومؤسسيًا متكاملًا.

وقد زاد من تعقيد هذا الوضع خلط الديمقراطية بمفاهيم أخرى قد تتعارض معها في بنيتها المرجعية، أو إسقاطها على سياقات تقليدية دون إعادة تأصيل نظري منضبط. ونتيجة لذلك تشكلت أزمة مفهومية مزدوجة: من جهة، تشويه الخطاب الحداثي المرتبط بالديمقراطية، ومن جهة أخرى ارتهانه لبنى تقليدية لم تستوعب شروط التحول المؤسسي والقيمي الذي تفترضه الديمقراطية. وعليه، فإن الإشكال لا يكمن في رفض الديمقراطية كمبدأ، بل في اضطراب بنيتها المفهومية داخل الحقل الفكري العربي، الأمر الذي انعكس على تعثر تجاربها التطبيقية. (بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، 2007، الصفحات 45–60.) وتتفق هذه الرؤية مع ما يذهب إليه نخبة من المفكرين، حيث يشير "ديفيد هيلد (David Held) "في كتابه "نماذج الديمقراطية (Models of Democracy) "إلى أن فهم الديمقراطية يستدعي تتبع تحولاتها التاريخية ونماذجها المتعاقبة، وأن أي نموذج ديمقراطي هو نتاج تفاعل معقد بين الشروط النظرية والتطبيقات التاريخية. **(Held، 2006)**، كما تتجلى الأزمة الفكرية العربية في التعامل مع الديمقراطية من خلال توظيفها نفعياً، وخلطها بمفاهيم قد تكون مضادة لها في جوهرها، ونزعها من سياقها النظري والتاريخي. ويرى الأفندي أن "أزمة الديمقراطية" في المنطقة العربية هي قبل كل شيء أزمة خطاب أكاديمي وسياسي فشل في استيعاب تعقيدات التحول الديمقراطي، وانشغل بنماذج جاهزة لا تتلاءم مع خصوصيات السياق العربي، مما يستدعي إعادة نظر جذرية في نظريات التحول ذاتها.

الفرع الثاني: الديمقراطية بين النموذج الجاهز والبناء النظري: تمثل النظرية الديمقراطية بناءً فكرياً متماسكاً له جذوره الفلسفية والعلمية، وهي تؤدي وظيفة حيوية في توجيه عملية النقد والتجديد. ولا تُعدّ هذه النظرية مكتملة بشكل نهائي، بل هي في حالة تطور مستمر عبر تراكمات نوعية وتفاعل معرفي. وتكمن قوة النموذج الديمقراطي في قدرته على استيعاب عناصر التنوع، مما يفسح المجال أمام بناء جديد لمضامينه. وتتسق هذه المقاربة مع ما يطرحه يوران عزرائي في كتابه "هل يمكن للديمقراطية أن تتعافى؟"، حيث يشخص أزمة الديمقراطية المعاصرة في تآكل الثنائيات المعرفية التي قامت عليها الحداثة، داعياً إلى تخيل سياسي جديد يعيد بناء أسس الديمقراطية على تصورات معرفية مغايرة. **(Ezrahi، 2025)**، فتاريخ الديمقراطية ليس مجرد وقائع متراكمة، بل هو مسار زماني تتجلى فيه محددات كبرى. ويبقى الثابت هو مبدأ الحكم التشاركي والتعامل مع القضايا العامة بمنطق القانون العادل. أما المتغير فيفرض على الثابت مهمة استيعابه، ليكون التجاوب معه تجديداً حقيقياً في القول والعمل. (الخمسي، 2007، صفحة 10) وهنا يأتي دور النظريات التداولية كما طورها هابرماس، حيث تركز على أن شرعية القرار الديمقراطي تنبع من جودة العمليات النقاشية التي تسبقه، مما يتيح دمج الاعتبارات الأخلاقية مع السياسية ويخلق صيغة متجددة للعقد الاجتماعي. **(McInerney، 2004)**.

المطلب الثاني: الديمقراطية كثقافة وممارسة: الفرع الأول: من الأطر المعرفية إلى التمكين العملي: تمثل الديمقراطية نسقاً متكاملاً من المنهجيات والآليات التي تنظم المشاركة الشعبية، وتُطلق المبادرات الفردية والجماعية، وتُكرس مبدأ المساءلة، وتُعزز وعياً مواطنياً يومياً يترجم إلى ممارسة فعلية عبر أطر تنظيمية محددة. بيد أن الاقتصار على هذه الأطر التنظيمية لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، إذ يظل الشرط الجوهري قائماً على وجود مواطن فاعل يُعتبر المصدر الحقيقي للسلطات، لا مجرد جماهير يُستدعى دورها فقط في عمليات التعبئة الموسمية أو الانتخابية (نصري، 2013، صفحة 244) هذا الطرح يتوافق مع ما تذهب إليه "لورينا ستوبارو (Lorena-Valeria Stuparu) "في دراستها حول الهوية المواطنية والثقافة السياسية التشاركية، حيث تؤكد أن المشاركة الفاعلة هي ما يمنح الفرد كرامته ويميزه عن كونه مجرد عنصر مجهول في كتلة جماهيرية تُسيطر عليها الدعاية والقيود . (**Stuparu**، 2022، الصفحات 111–127) تتأسس الديمقراطية إذاً على ثنائية الثقافة والممارسة معاً: **الثقافة الديمقراطية :**وتقصد بها المعرفة الراسخة التي تتغلغل في نمط الحياة اليومي، وتتشكل عبر سلوك الأفراد والجماعات ومواقفهم وقيمهم.

الممارسة الديمقراطية :وتعني تجسيد هذه الثقافة وتحويلها إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع، وفي مختلف المجالات الحيوية. (نصري، 2013، صفحة 244). كما يذهب "بيتر دالغرين" (Peter Dahlgren) إلى أبعد من ذلك في مقالته "ممارسة المواطنة" (Doing Citizenship) مؤكداً ضرورة "التحول الثقافي" في فهمنا للفاعلية المدنية (civic agency)، إذ لا يمكن اختزال المواطنة في أبعادها الشكلية فحسب، بل يجب النظر إليها من حيث المعاني والممارسات والتواصل والهويات التي تنتجها. (**Dahlgren**، 2006، الصفحات 267–286) من هنا، فإن أي دراسة عن الديمقراطية تبقى ناقصة إذا اقتصرت على الأطر المعرفية المجردة دون ربطها بالسلوك الفعلي وعملية التمكين الحقيقية. فالتمكين لا يتحقق بمجرد نشر المعرفة، إذ قد يظل الفرد عاجزاً عن تطبيقها بسبب معوقات متعددة: مالية، تنظيمية، إدارية، وفوقها معوقات ثقافية هي الأكثر عمقاً وتأثيراً.(نصري، 2013، صفحة 245). هذا التحدي المتعلق بالتمكين يقودنا إلى التساؤل عن فعالية أدوات الدعم التقليدية للديمقراطية. في هذا السياق، يطرح "يوليا لينينغر" و"أرمين فون شيلر (**Julia Leininger & Armin von Schiller**)" إشكالية جوهرية مفادها أن برامج دعم الديمقراطية تعاني من فجوات معرفية كبيرة بسبب صعوبة تقييم أثرها الحقيقي، مما يجعل ترجمة المعرفة إلى فعل ملموس أمراً غير مضمون النتائج. (**Leininger**، **2024**، الصفحات **7–26**) إن مجرد ضخ الأموال في برامج الدعم الديمقراطي لا يضمن تحقيق التمكين المنشود ما لم تقترن هذه البرامج بآليات تقييم دقيقة تقيس التحولات الثقافية والسلوكية.

الفرع الثاني: مكونات الديمقراطية ومعاييرها تُعد الديمقراطية نسقاً مركباً يتأسس على مجموعة من المكونات الأساسية التي تتفاعل فيما بينها لضمان فاعليتها واستمراريتها. يحدد الكاتب أنطوان نصري مسرة هذه المكونات في: انتخابات حرة ونزيهة، حكومة تتسم بالشفافية وتخضع لمساءلة المؤسسة التشريعية، إقرار الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ووجود مجتمع مدني فاعل وقادر على القيام بدوره الرقابي والتعبوي (نصري، 2013، صفحة 244). وتتسق هذه الرؤية مع المقاربات المعيارية للديمقراطية التي تؤكد على استحالة اختزالها في بعدها الانتخابي وحده، بل لا بد من توافر ضمانات مؤسسية وحقوقية أوسع (**Branco**، 2025، الصفحات 103-112) وعلى المستوى الإجرائي، تستند الديمقراطية الانتخابية إلى معايير محددة وضعتها منظمات رصد دولية مثل "فريدوم هاوس(Freedom House) "، وتشمل: وجود نظام سياسي تعددي وتنافسي، اقتراع عام للراشدين، انتظام عمليات الاقتراع السري مع توفير الحماية الأمنية اللازمة وضمان خلوها من الغش والتزوير، وضمان وصول جميع الأحزاب السياسية إلى العملية الانتخابية عبر وسائل الإعلام بشكل متكافئ (نصري، 2013، صفحة 241). غير أن هذه المعايير الإجرائية، رغم أهميتها، تبقى غير كافية وحدها لضمان ديمقراطية حقيقية إذا لم تترسخ في بنية اجتماعية وثقافية داعمة. يتجاوز الطرح النظري لخوان لينز وألفريد ستيبان هذه المقاربات الإجرائية ليؤكد على شرط أساسي مسبق لقيام أي نظام ديمقراطي، ألا وهو وجود دولة فعالة ومتماسكة تتمتع بالاستقلال وتحتكر وسائل العنف المشروع.(الأفندي، 2013، صفحة 278). ويُعد كتابهما المرجعي "مشكلات التحول الديمقراطي والترسيخ (Problems of Democratic Transition and Consolidation)" نقطة تحول في الأدبيات السياسية المقارنة، حيث يقدمان مقاربة شاملة للديمقراطية تتجاوز الانتخابات إلى متطلبات بناء الدولة ومؤسساتها (Stepan، 1996)وتشمل شروط الديمقراطية المستقرة، وفقاً لهذه المقاربة، يقتضي ترسيخ الديمقراطية توافر بيروقراطية فاعلة قادرة على بسط سلطان الدولة وتنفيذ مهامها الحيوية، إلى جانب سيادة القانون الذي يكرس الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المواطنين وضمان حرية التنظيم (ميهوبي، 2019، الصفحات 115-152). كما يستلزم ذلك وجود مجتمع سياسي قوي ومتشكل بوضوح (أحزاب ونخب سياسية)، يعضده مجتمع مدني نشط وفاعل يمارس دوره الرقابي في استقلالية تامة عن السلطة. (الأفندي، 2013، صفحة 278) يتجلى الإجماع حول مفهوم الديمقراطية الذي صاغه روبرت دال في تصوره لنظام سياسي يعتبر فيه أفراد المجتمع أنفسهم متكافئين سياسياً، ويمارسون الحكم بصورة جماعية، ويمتلكون كل الطاقات والموارد والمؤسسات اللازمة لحكم ذواتهم (**(Dahl، 1989)** هذا التكامل بين الدولة الفعالة والمجتمع السياسي والمجتمع المدني يشكل مثلث الترسيخ الديمقراطي. (ميهوبي، **2019**، الصفحات **115–152**)

المبحث الثاني: مداخل تجاوز العجز الديمقراطي العربي

المطلب الأول: مؤشرات قياس الديمقراطية ودروسها للسياق العربي

الفرع الأول: إشكالية الاختزال الانتخابي في تقييم الممارسة الديمقراطية: من خلال طرق قياس الديمقراطية، يمكن البحث عن نوعية المسار الديمقراطي بالذات. فقد طوّر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) مقاربة "تدقيق الديمقراطية" القائمة على مبدأي السيطرة الشعبية على القرار العام والمساواة السياسية، معتمداً على مجموعة من المؤشرات المركبة التي تشمل المشاركة الفعلية، وسيادة القانون، والشفافية، والاستجابة لحاجات المواطنين. ويتقاطع هذا التوجه مع مشروع "أنماط الديمقراطية (V-Dem) "الذي يقيس الديمقراطية عبر أبعادها المتعددة: الانتخابي، الليبرالي، التشاركي، التداولي، والمساواتي، معتمداً على أكثر من 470 مؤشراً تفصيلياً تُجمع عبر استبيانات الخبراء وتقنيات إحصائية متقدمة. وفي السياق نفسه، تؤكد تقارير Freedom House و The Economist Intelligence Unitأن تقييم المسار الديمقراطي يقتضي تحليل الحريات المدنية، واستقلال القضاء، وفعالية الحكومة، والثقافة السياسية، وليس الاكتفاء بسلامة العملية الانتخابية وحدها. وبذلك تتعزز فكرة أن قياس الديمقراطية ينبغي أن يكون شاملاً لبنيتها الحقوقية والمؤسسية والمجتمعية، بما يعكس أن الانتخابات وحدها لا تكفي، وأن الممارسة الديمقراطية تقتضي قبول المجتمع لها واستيعابه لمعاييرها.. **(Cíbik، 2019)**

ثانيا :تقتضي العملية الديمقراطية إنشاء جمعيات ومنظمات تهدف إلى النهوض بالقيم المجتمعية، إلى جانب تعزيز العناصر المؤسسية العامة المرتبطة بالجيش والقضاء والأحزاب. وتبرز أهمية النقابات المهنية بشكل خاص بوصفها عنصر توازن استراتيجي تجاه هيمنة الأحزاب السياسية وسيطرتها على المشهد العام (نصري، 2013، صفحة 244) يؤكد Bolleyer في دراسته على أن المنظمات المدنية المنظمة، بما فيها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، تشكل النسيج التنظيمي الفاصل بين الحكومة والمجتمع، وتؤدي دوراً محورياً في الإسهام في المشاركة والتمثيل الديمقراطيين. غير أن هذه المنظمات تواجه مفاضلات تنظيمية بين الحفاظ على مشاركة الأعضاء من جهة، والاحترافية والتأثير السياسي من جهة أخرى، مما يستدعي فهماً دقيقاً لدينامياتها الداخلية لتعظيم إسهامها الديمقراطي. . (Bolleyer، 2024).

الفرع الثاني: ثقافة القاعدة الحقوقية: تشكل ثقافة القاعدة الحقوقية أحد المداخل الأساسية لتجاوز العجز الديمقراطي في المجتمعات العربية، وذلك بالنظر إلى طبيعة العلاقات السائدة في بنيتها التحتية التي تقوم على منطق القوة، لا على أسس حقوقية واضحة. وقد انعكس هذا الخلل البنيوي بدوره على البنى العليا في السلطة، مما عمق أزمة الممارسة الديمقراطية.. (نصري، 2013، صفحة 221). وهذا الواقع يستدعي إعادة النظر الجذرية في القاعدة الحقوقية، عبر برامج التربية الديمقراطية والتعليم على حقوق الإنسان

ونشر الثقافة المواطنية.. (مهوبي، 2019، الصفحات 115-152) كما تقتضي استعادة القاعدة الحقوقية استثمار الخبرة التاريخية العالمية في مجال حماية الأفراد والجماعات من التسلط السياسي، خاصة وأن التراث العربي الإسلامي يختزن رصيداً مهماً من هذه القاعدة الحقوقية. (مهوبي، 2019، الصفحات 115-152)غير أن القراءات السائدة للتاريخ العربي لم تتجه إلى استكشاف هذا البعد الحقوقي وتوظيفه في بناء الثقافة الديمقراطية المعاصرة (نصري، 2013، صفحة 221). وقد انصرف الكثير من الباحثين إلى تقديم قراءة لمضمون القاعدة الحقوقية من منطلقات فلسفية أو فقهية مجردة، دون الاشتغال على استخراج البعد الحقوقي من سياقاته التاريخية العربية الإسلامية وتفعيله في الحاضر.

ويؤكد المؤتمر السنوي لمعهد أصفري للدراسات حول المواطنة على أهمية هذه المقاربة النقدية، حيث خلص إلى ضرورة "تفكيك العلاقات بين المواطنين ودولهم في العالم العربي" عبر مقاربة شاملة للمواطنة، ومواجهة الممارسات القمعية والنفوذ الأبوي في مؤسسات المجتمع، مع التشديد على دور التربية على المواطنة في ترسيخ القيم الديمقراطية. وهكذا، تلتقي الدعوات الأكاديمية المعاصرة مع الرؤية النقدية الداعية لإعادة قراءة التراث في سياقه الحقوقي، لبناء قاعدة قادرة على دعم التحول الديمقراطي. **(Citizenship، 2023)**

المطلب الثاني: ثقافة الفضاء العمومي ومدنية المجتمع المدني الفرع الأول: الفضاء العمومي كشرط ديمقراطي: وفقًا لـJürgen Habermas، تُعد ثقافة الفضاء العمومي أحد الركائز الأساسية للبناء الديمقراطي، إذ يمثل التفكير في الفضاء العمومي تأملًا في الشرط الإنساني من خلال اندماج الفرد في المجتمع ومشاركته الفاعلة في الحياة العامة. كما تعكس هذه المشاركة مدى التزام المواطن بالمساهمة في تعزيز الديمقراطية، ومساءلة السلطة السياسية، وتحقيق توافقات اجتماعية عبر النقاش العقلاني. **(Habermas، 1991)**. غير أن تطبيق مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي على سياقات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يظل إشكالياً، إذ أن المسار التاريخي الخاص لنشوء الفضاء العمومي في أوروبا يجعل منه إطاراً غير ملائم بالكامل لتحليل الفعل السياسي في المنطقة. وبدلاً من ذلك، يمكن النظر إلى الفضاءات الناشئة باعتبارها "مجالات ظهور" آرنتية تتيح إمكانية إعادة بناء المجتمع السياسي بعد زوال الإجماع. (مهوبي، 2019) وقد مهد الفيلسوف إيمانويل كانط لبلورة مفهوم العمومية عبر تمييزه المنهجي بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي له." **(Habermas، 1991).**

الفرع الثاني: المجتمع المدني كأساس للبناء الديمقراطي: تتمثل مدنية المجتمع المدني في استقلاليته عن السلطة السياسية، سواء على مستوى القرار أو على المستوى المادي، مع ضرورة قيامه على أساس حرية تأسيس الجمعيات وتكوين التنظيمات المستقلة (مهوبي، 2019، الصفحات 115-152)، ويقتضي ذلك الإدراك العميق بأن التوجه نحو البناء الديمقراطي، الذي يؤدي بالضرورة إلى تفكيك البنى التسلطية، ليس مساراً

خطياً واضح المعالم والأسس، بل هو عملية معقدة وغير مستقرة تتخللها انتكاسات وتقدمات . (نصري، 2013، صفحة 221) وقد أشارت تحليلات ما بعد الربيع العربي إلى تهميش النخب السياسية والاجتماعية وإقصائها من مشاريع البناء، حيث ظلت هذه المشاريع محصورة في نطاق السلطة الحاكمة. ويؤكد تقرير المعهد الدنماركي للدراسات الدولية أن المجتمع المدني في مراحل الانتقال الديمقراطي يحتاج إلى بناء علاقة تكاملية مع الدولة، تقوم على تبادل الأدوار في مجالات المناصرة والمراقبة، بدلاً من الانغلاق في مواقف استقطابية. كما يشدد التقرير على أن استدامة المجتمع المدني تتطلب تنويع مصادر تمويله، مع تطوير آليات الحوكمة الداخلية لتعزيز شفافيته. **(Al-Khatib., 2024)** ويضيف مركز صنع السياسات للدراسات الحضرية والريفية أن الانتقال إلى الديمقراطية التشاركية يستدعي بناء مجتمع مدني قوي قادر على التأثير في السياسات العامة عبر خلق مساحات مدنية حقيقية تسمح بالمشاركة الفاعلة، والانتقال من الإقصاء إلى الإدماج والشراكة. وهكذا، تظل مدنية المجتمع المدني رهناً بقدرته على الحفاظ على استقلاليته عن السلطة، مع الانخراط الواعي في عملية البناء الديمقراطي**(Studies, 2022)** ..

المطلب الثالث: رؤى نقدية في مقاربة العجز الديمقراطي الفرع الأول: بين الأولوية الاجتماعية والسياسية: يرى عدد من الباحثين أن استنساخ النموذج الديمقراطي الغربي في السياقات النامية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التحول المجتمعي المنشود، لأن يرى عدد من الباحثين أن استنساخ النموذج الديمقراطي الغربي في السياقات النامية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التحول المجتمعي المنشود، لأن إشكالية التحول ترتبط أساسًا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وتؤكد دراسة مسار الانتقال الديمقراطي يظل رهين توفر قاعدة تنموية داعمة، إذ أظهرت التجارب أن غياب العدالة الاجتماعية يجعل الديمقراطية شكلية وضعيفة التأثير. فالديمقراطية لا يمكن أن تترسخ في ظل هشاشة الأوضاع الاجتماعية، بل تحتاج إلى سياسات تنموية تحقق الإدماج الاجتماعي، لأن التنمية تمثل شرطًا موضوعيًا لبناء انتقال ديمقراطي فعلي. وعليه، فإن المشكلة هي بالدرجة الأولى مشكلة اجتماعية-تنموية، وهو ما يفسر تعثر مسارات التحول الديمقراطي عندما تُقدَّم الإصلاحات السياسية الشكلية على الإصلاحات الاجتماعية العميقة. (طواهرية، 2025، الصفحات 434–448)

بينما يرى جورج طرابيشي أنها مشكلة اجتماعية-فكرية، فإعطاء الحرية للشعب يمكن أن يقود إلى طغيان الأغلبية، إذا أخذنا في الاعتبار "التوصيفات المرضية للمجتمع المدني العربي المتعددة" (طرابيشي، 2006، الصفحات 16-18). في نفس السياق، يتحدث جورج قرم عن أن التعلق بالديمقراطية عند العرب يتعارض مع نفورهم من الأشياء الغربية ومع تمسكهم بقيم معادية للفردية. (هلال، 1998، صفحة 111)

الفرع الثاني: نحو ثقافة سياسية بديلة إن الحديث عن الديمقراطية يقتضي الحديث عن ثقافة سياسية بديلة للثقافة السائدة القائمة على التسلط. ثقافة سياسية تقوم على مبدأ المشاركة الطبيعية للجميع، وتفتح المجال السياسي أمام إرادة التداول السلمي على السلطة. هذا يعني أن في قاع هذه الثقافة السياسية مفهوماً مركزياً تأسيسياً للسياسة والسلطة، وهو أنهما ملكية عمومية للمجتمع (عبد اللطيف، 1999، صفحة 471)وقد أصبحت الوحدة العربية في المخيال الشعبي الجماعي مرادفة للقمع، حيث فرضت محاولات الوحدة من أعلى من قبل أنظمة سلطوية وظفت خطاب التحرر لتبرير تقييد الحريات، وفي سياق البحث عن آليات المزاوجة بين التقليد وأفق الحداثة، يذهب المفكر المغربي كمال عبد اللطيف إلى إبراز إحدى الأسباب التي تعترض المشروع الحداثي في الفكر العربي، حيث أقر بعدم انفصال "معارك" المجال الثقافي والسياسي عن مشروع الحداثة السياسية، وقدم تصوراً قائماً على استحضار منطق النقد ومحاولة بناء فكر مبدع. (عبد اللطيف، ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى، 2015، صفحة 62)

المبحث الثالث: العجز الديمقراطي العربي وإشكالية الحداثة المطلب الأول: الليبرالية وتأسيس الحداثة السياسية: قراءة في المنجزات النظرية وإشكاليات التلقي في السياق العربي: ترتكز الدولة الحديثة في نشأتها الغربية على ثلاث ركائز أساسية: أولها، قيامها على أسس مؤسساتية وقانونية تحدد أدوارها ومسؤولياتها، في انفصال عن سلطة الكنيسة وتجاوز لنموذج دولة الرعايا نحو دولة المواطن والقانون. وثانيها، قيامها على مبادئ العقل والحق الطبيعيين المستندة إلى قيم العلم والحرية والمساواة والتضامن. وثالثها، قيامها كدولة مواطنة تعبر عن إرادة المواطنين وتطلعاتهم. (مهوبي، 2019، الصفحات 115-152) وقد أسهم الطرح الميكافيلي إلى جانب رواد نظرية العقد الاجتماعي أمثال في صياغة المحاور الكبرى للمشروع الفكري السياسي الحديث، الذي مهد لحضور الليبرالية في الفلسفة السياسية المعاصرة (بلقزيز، 2006، صفحة 3). وقد ارتبطت فكرة المجال السياسي المتميز والمستقل بوجود عقد مشروط بين الملك والشعب، إلى جانب مبدأي سيادة القانون والتمثيل النيابي. وتجلت ملامح الحداثة السياسية في عدة جوانب أساسية، أبرزها: النقد الديني الذي قادته حركة الإصلاح البروتستانتي، تأكيد أولوية الإنسان ومركزيته في الوجود، إزاحة أنماط الشرعية السياسية المتعالية، والتأكيد على مفهوم القطيعة مع الماضي وفكرة التقدم (طويل، 2006، صفحة 24). وبهذا المعنى، يمثل عصر الأنوار نقطة تحول كبرى في النظام المعرفي الغربي، ويشكل الأساس الفكري للحداثة بوصفها فضاءً قائماً على العقلانية والتاريخانية والحرية والعلمانية.

أولا: الحداثة بيئة للمواطنة: تتعدد معاني الحداثة بحسب سياقاتها في الاستعمال اللغوي، فقد تدل على البعد الزمني لتعني المعاصرة، وقد تعني التغير والتطور وإعادة النظر في الأفكار وأشكال التنظيم (مهوبي، 2019، الصفحات 115-152) الاجتماعي. ويمكن تحديد الحداثة، في السياق الحضاري الغربي، بكونها تحولاً جذرياً على مستوى المعرفة، ومفهوم الإنسان، وتصور الطبيعة، ومعنى التاريخ (سبيلا.محمد، 2000، صفحة 20). لذلك

شكلت الحداثة البيئة المؤسسة للعلاقة بين الأفراد والجماعات على أساس المساواة القانونية وتكافؤ الفرص. وفي هذا السياق، ينطلق جاد الكريم الجباعي من مقاربة نقدية ترى استحالة الحديث عن حداثة ناجزة ومفاهيم مجردة، داعياً إلى التركيز بدلاً من ذلك على تحليل المجتمع الراهن وإمكانيات بناء الدولة الممكنة عبر العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع. (الجباعي، 2014، صفحة 21).

ثانيا: المشروع النهضوي العربي وأهم التحديات: انطلاقاً من مرتكزات النظر السياسي الليبرالي، يمكن مقاربة الإشكالية التي حاول برتراند بادي الإجابة عليها: لماذا تطورت الدولة في أوروبا من دولة الملك الإمبراطور إلى دولة الحداثة السياسية، وبالمقابل لماذا لم تتطور الدولة الإسلامية خلال القرون الوسطى إلى دولة حديثة؟(**Badie**، 1986، صفحة 126)ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل بنيوية متعددة، منها النشأة التاريخية للدولة القطرية العربية في ظل إرث استعماري ثقيل، حيث رسمت القوى الاستعمارية الحدود الحالية دون مراعاة للتنوع الديمغرافي والعرقي والاجتماعي، كما كان للنزاعات الدينية الأصولية والتطرف القومي أثر في اتخاذ موقف الند والمعارض للحداثة على اعتبار أنها حداثة الغرب وليس باعتبارها قيمة إنسانية كونية، مما جعل للحداثة حضوراً قوياً في التعارض والتناقضات الاجتماعية في المعطى العربي (عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية، 1999، صفحة 279). فالفكر السلطوي القائم على محددات صلبة أسست له الآداب السلطانية لا يمكن تجاوزه إلا بالاستناد إلى مخرجات التاريخ نفسه الذي أنتج هذه الآداب، يشكل قضايا البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي هاجساً عند مفكري عصر النهضة العربية، خاصة بعد أن لمسوا الهوة الحضارية الشاسعة التي باتت تفصل بين عالم عربي إسلامي متخلف وعالم غربي متقدم. يسلم المفكر عبد الإله بلقزيز بأن الحداثة هي "**ظاهرة في تاريخ الفكر الإنساني حملت معنى محدداً في وعي من استقر رأيهم على نعتها بالحداثة**". (بلقزيز، من النهضة إلى الحداثة، 2010، صفحة 57)، لكن الدولة العربية المعاصرة عجزت عن إعادة إنتاج آليات عملها التقليدية، كما ساهم الغرب بقدر من التدخل بشكل مباشر عبر الغزو والاستعمار وغير المباشر عبر تكوين النخب العصرية، مع المحافظة على الأطر التقليدية بمباركة الغرب نفسه (الجباعي، 2014، صفحة 22) هنا حدث الانفصام المعبر عنه بالأصالة والمعاصرة وثنائية التقليد والحداثة. وتستند معظم الأنظمة العربية إلى اقتصادات ريعية، سواء كانت قائمة على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز أو على المساعدات الخارجية، مما خلق أرضاً خصبة للفساد والمحسوبية وعمق الانفصال بين المواطنين والدولة.

ثالثا: تحليل خطاب وممارسة النهضة والإصلاحية العربية انشغل خطاب النهضة العربية بالمواضيع والأسئلة الإصلاحية والبرامج التي تحولت إلى جدل أيديولوجي، لكنه لم يقدم أسئلة التنظير السياسي، فلم يتمكن من بناء مشروع في النظر السياسي (عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية، 1999،

صفحة 280)منذ أن تمحور سؤال النهضة حول كيفية الخروج من واقع التأخر التاريخي، نَحا الخطاب إلى توحيد الفكر العربي الحديث على مستوى النظر إلى أسباب التأخر وسبل الخلاص منه، حيث اتفق المفكرون المحدثون على اعتبار أن التخلف مرده الاستبداد، وأن تفوق الغرب أساسه الحرية والعدل ودولة القانون . (طويل، 2006، الصفحات 24-25) ويفسر ذلك استعادة الحديث عن التساؤلات التي طرحها العرب في عصر النهضة: من نحن؟ لماذا تخلفنا؟ لماذا تقدم الغرب؟ كان للمجتمعات العربية أنماط وبُنى اجتماعية ومنظومات قيم مغايرة نابعة من تاريخها الخاص، بحيث لم يكن من الممكن لهذه المجتمعات أن تنفي هويتها وثقافتها وتأخذ بالأنماط الجديدة بالسهولة المفترضة (طويل، 2006، صفحة 32)وقد افتقرت مبادرات الوحدة العربية إلى الفوائد المباشرة للمواطنين العاديين، على عكس النموذج الأوروبي القائم على مصالح اقتصادية ملموسة، مما جعل المواطنين العرب منفصلين عن المشروع. في السياق نفسه، يذهب المفكر محمد عابد الجابري إلى القول بأن غياب الديمقراطية عربياً محكوم بمنطقين: على المستوى السياسي ومستوى مشروع النهضة العربية، حيث برر الفكر القومي "تأجيل" الديمقراطية باسم الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة، ثم باسم الاشتراكية، مما أدى إلى تهميش قيم حقوق الإنسان والمواطنة.. (الجابري، 1996، صفحة 144).

المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي العربي: أزمة المفهوم: إن التناول المعرفي لمفهوم الديمقراطية يهدف إلى تحييد منطق التبرير عن مسألة فكرية حداثية وفق بعد نقدي ومنهجي. فعدم وضع الديمقراطية داخل تاريخها النظري، وضمن تفاعلات شبكتها المفاهيمية، يمثل غياباً لعقل فلسفي نقدي (الخمسي، 2007، الصفحات 7-10). لذلك يرتبط الاستعصاء الديمقراطي العربي بأزمة مفهومية ناتجة عن توظيف نفعي للديمقراطية واختزالها في بعدها الإجرائي، مع نزعها من سياقها التاريخي والاجتماعي. فقد تم التركيز على الآليات الشكلية دون بناء قاعدة تنموية داعمة، مما أفرغ المفهوم من مضمونه التداولي والمجتمعي، حيث ان غياب التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية أضعف مسار الانتقال، وجعل الإصلاحات السياسية محدودة الأثر (مهوبي، 2019). وعليه، فالأزمة ليست في الثابت القيمي للديمقراطية، بل في عدم تكييفه مع المتغيرات البنيوية للمجتمع (الخمسي، 2007، صفحة 10). وقد أعادت ثورات الربيع العربي طرح الأسئلة الأساسية المتعلقة بالدولة وسياسات الحكم وحدود العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأصبحت هذه القضايا تُناقش الآن من خلال مراجعات نقدية ومنظورات معرفية وبحثية جديدة.

أولا: الديمقراطية ومكوناتها: مقاربة مفهومية: الديمقراطية هي ثقافة وممارسة: ثقافة بمعنى المعرفة المندمجة في نمط الحياة والسلوك، وممارسة بمعنى تجسد هذه الثقافة ميدانياً وواقعياً (نصري، 2013، صفحة 122). يقول إيليا حريق: "***المفكر التحديثي يريد أن يجعل من الديمقراطية وسيلة لتحقيق إيديولوجيته، لكن يجب أن تنتجها صناديق الاقتراع ولا يصر على أن تكون أهدافه النتيجة الشرعية للانتخابات***" (حريق، 2001، صفحة

387)ويضيف مقتبساً من القرضاوي:*"لا ينبغي أن ننكر على الناس حقهم في الاختلاف، فلتتعدد الأحزاب ولتختلف، وليتنافس الجميع لأجل الصالح العام"* (حريق، 2001، صفحة 348). فالديمقراطية ليست أداة في يد أحد ليفرض إرادته على الغير. تتعدد مكونات الديمقراطية كما أوردها مسرة: انتخابات حرة ونزيهة، حكومة شفافة ومسؤولة أمام المؤسسة التشريعية، إقرار الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وجود مجتمع مدني فاعل (نصري، 2013، صفحة 128) . وتقتضي ترسيخ الديمقراطية حسب "لينز" و"ستيبان" وجود دولة متماسكة، وبيروقراطية فاعلة، وسيادة القانون، ومجتمع سياسي قوي يسنده مجتمع مدني. وقد أظهرت الدراسات أن الأحداث السياسية في المجتمعات العربية يمكن فهمها بشكل أفضل عبر إطار **آرنتي** للفضاء العام الذي يقلل من الأهمية الاقتصادية للأساسات المادية للفعل السياسي.

المطلب الثالث: نحو تجاوز العجز الديمقراطي العربي: مقاربات وحلول

أولاً: مداخل التجاوز: قراءة في البدائل الممكنة: تُعدّ مقاييس الديمقراطية أدوات تحليلية ضرورية لتقييم طبيعة النظم السياسية بعيدًا عن الاختزال الإجرائي. ففي تقرير David Beetham (1993) ، جرى اقتراح مؤشرات تتجاوز مجرد الانتخابات لتشمل سيادة القانون والمساءلة، والحقوق الأساسية، والمشاركة الفعلية. كما يذهب Varieties of Democracy Institute إلى قياس الديمقراطية بوصفها بناءً متعدد الأبعاد (انتخابي، ليبرالي، تشاركي، تداولي)، بما يسمح بفهم جودة الممارسة لا مجرد وجودها الشكلي. وفي الاتجاه نفسه، تؤكد تقارير Freedom House و The Economist Intelligence Unit أن تقييم المسار الديمقراطي يقتضي تحليل الحريات المدنية، واستقلال القضاء، والثقافة السياسية، وليس الاكتفاء بسلامة العملية الانتخابية. وبذلك تتعزز فكرة أن قياس الديمقراطية ينبغي أن يكون شاملاً لبنيتها الحقوقية والمؤسسية والمجتمعية، بما يعكس نوعية المسار وخصائصه الفعلية. (**Beetham**، 1993، الصفحات 6-7)تشكل ثقافة القاعدة الحقوقية أحد المرتكزات الأساسية لبناء ديمقراطية حقيقية، ذلك أن العلاقات السائدة في البنى التحتية للمجتمعات العربية لا تزال تقوم على منطق القوة والنفوذ بدلاً من القواعد الحقوقية المنظمة. وفي هذا الإطار، تكتسب الديمقراطية بعداً مجتمعياً شاملاً لا يختزل في الانتخابات وحدها، بل هو مشروع متكامل ينبغي أن ينبثق من القاعدة الشعبية عبر منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تضطلع بدور محوري في ترسيخ القيم الديمقراطية ونشر الوعي الحقوقي.(نصري، 2013، صفحة 115) هذا الواقع يستدعي إعادة النظر في البنية الحقوقية من خلال برامج التربية الديمقراطية والتوعية المدنية، خاصة وأن رصيد التراث العربي الإسلامي يحفل بهذه القاعدة الحقوقية، لكن القراءات التاريخية العربية لم تتجه إلى استكشاف هذا البعد وتوظيفه في بناء الثقافة الديمقراطية المعاصرة (مسرة، 2015، صفحة 115). وقد أكدت الدراسات الحديثة أن الخطاب السياسي

العربي المعاصر يواصل مناقشة القضايا الإشكالية مثل الاستبداد والديمقراطية والإسلام السياسي والعلمانية، مع إعادة النظر فيها من خلال مراجعات نقدية جادة. (مهوبي، 2019، الصفحات 115-152)ويضيف التقرير مؤشرات نوعية أخرى: 1 - ثقافة الفضاء العمومي، حيث يشكل التفكير فيه مدخلاً لفهم الشرط الإنساني عبر اندماج الفرد في المجتمع ومشاركته الفاعلة في الحياة العامة. 2- مدنية المجتمع المدني، التي تعني استقلاليته عن السلطة السياسية، مع ضرورة قيامه على أساس حرية تأسيس الجمعيات وتكوين التنظيمات المستقلة. 3-إدراك أن البناء الديمقراطي ليس مساراً خطياً، بل هو عملية معقدة تتخللها انتكاسات وتقدمات.

يذهب الأخضر الإبراهيمي إلى أن الأولوية للتحول الاجتماعي والعدل الاجتماعي وليس للديمقراطية الاسمية. أما الوعي والثقافة السياسية فلهما تأثير كبير على النظام السياسي (علوان، 2009، صفحة 11). يمكن أن يكون للحراك العربي دور في تقويض النظم الاستبدادية، لكن الرهان هو كيفية التخلص من قيم الثقافة السياسية التسلطية المترسخة في العقل السياسي العربي (الزياني، 2015، الصفحات 1-9). وتكمن المأساة في أن المجتمعات تكتشف نفسها بعد سقوط الأنظمة، ولكن من خلال صراعات بدلاً من التعايش السلمي.

ثانيا: منظور المواءمة كمدخل لتجاوز إشكالية الحداثة والعجز الديمقراطي: بعد الإحاطة بظروف نشأة الديمقراطية، يمكن تسليط الضوء على إشكالية الانتقال من زاوية الفرق بين النموذج الجاهز وعملية إعادة إنتاج نظام ديمقراطي. هنا يجب التمييز بين عملية إعادة إنتاج الظاهرة الاجتماعية وعملية إنتاجها التاريخية (بشارة، 2010، صفحة 19). هذا الاختلاف دفع إيليا حريق لتقديم نموذج للتوافق عبر نهج تفكيك الديمقراطية ومواءمتها.

.1نهج تفكيك الديمقراطية : المواءمة كمدخل للتو افق

يتحدث حريق عن تحديد منهج للتعامل السياسي "المجدي" لترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، بالاستناد إلى وسائل الاقتباس والتجديد الفكري، وليس البحث عن أسباب التحول الديمقراطي (حريق، 2001، الصفحات 11-13). فمن الصعب تحقيق ديمقراطية بمعطيات كاملة، لذا يجب تقديم مقترب يعتمد على تفكيك عناصر الديمقراطية، أي رصد ما توفر منها جزئياً، لتجاوز الإحباط بخطوات تدريجية.

هذا التفكيك ليس تسويغاً للأنظمة السلطوية، بل الغاية إدراك أن العملية يجب أن تقوم على أساس التدرج والمراحل. لذلك لا يمكن الحديث عن نموذج جاهز للديمقراطية واستيراده، بل يمكن الحديث عن الديمقراطية كنهج في التفكير وأسلوب في العمل السياسي (حريق، 2001، صفحة 9). هذا الاعتبار يمنح القدرة على التعامل معها في أي محيط حضاري. ويؤكد الباحثون على أن أي مشروع جدي للتكامل أو الوحدة لا يمكن أن ينجح دون تبني ديمقراطية حقيقية تشمل الجميع، ومؤسسات تمثيلية فاعلة، وقوانين واضحة

تُطبق بالعدالة. يقول حريق: *"الغرض من نهج التفكيك هو تسليط الأضواء على أماكن القصور من أجل الإصلاح، لأن النهج هو تقويم المسلك وليس التبرير"* (حريق، 2001، صفحة 9). منطلق طرحه أن الديمقراطية إيديولوجيا وليست علماً، فهي تعبر عن أفضليات وقيم ذاتية، أي على أساس القبول أو الرفض. فمقاربة التفكيك تهدف لإحداث التوافق بين كونية النموذج الغربي وخصوصية المعطى العربي.

في نفس السياق، يمكن الحديث عن أطروحة محمد أركون بأن العقل هو الشرط المعرفي لميلاد الديمقراطية، فليس هناك نظرية جاهزة بل فعل معرفي هو أساس إثرائها (أركون، 1999، صفحة 66) يقول أنطوان نصري مسرة: *"لا تنطبق بالضرورة الدراسات التي تتناول الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الغربية على الحالات العربية، وهذا يقتضي التكيف مع مبادئ الديمقراطية بالاستناد إلى المعطيات المؤسسية والثقافية"* (نصري، 2013، صفحة 113) المواءمة ليست خروجاً عن الطريق الغربي للديمقراطية، بقدر ما هي إطار محافظ على مقتضيات الديمقراطية (حريق، 2001، الصفحات 9-11) بكونها تتصرف بالوسائل التي تتناسب مع الأنماط الحضارية للبلد المتلقي. فحضارات البلدان النامية هي الوعاء الذي يستوعب الديمقراطية، التي تقتضي إجراءات تُحدث التلاؤم بين الديمقراطية الوافدة وهذه الحضارات.

.2التصور اللاحضاري العربي بين النقد والتفكيك : مقاربة في الجذور الإسلامية للديمقراطية

رغم سرد الجوانب السلبية في المعطى العربي، هناك رؤية نقدية ترى أن تراث الفكر السياسي الإسلامي يحمل مبادئ تتوافق مع الديمقراطية، إذ اضطلع العالم الإسلامي بأدوار حيوية في قيادة الحركة الحضارية. إن إعادة التفكير في هذا التراث كمدخل للخروج من العجز الديمقراطي ممكن، شرط التخلص من "العقدة الذاتية" تجاه الغرب، فالمنظومة الفكرية الإسلامية تستند إلى البيعة والإجماع والشورى، وهي عناصر شكلت اتجاهات عامة دون أن تمثل شكلاً مؤسسياً، مما يشبه المرحلة الأوروبية قبل تطور الديمقراطية. ويقدم التراث مبادئ مساعدة كالمساواة والإعلاء من شأن الإنسان والعدالة الاجتماعية عبر التكافل. وإذا كان إيليا حريق يقرّ بـ"الطاقة الديمقراطية" في التراث الإسلامي، فإن المواءمة بين الديمقراطية والتراث تكتسب طابعاً خاصاً في مجتمعاتنا، حيث تؤدي الهوية الإسلامية دوراً مهماً في قبول التجارب الإنسانية الأخرى..(حريق، 2001، صفحة 21).

خاتمة:

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن معضلة العجز الديمقراطي في العالم العربي ليست قدراً محتوماً، ولا نتيجة حتمية لخصوصية ثقافية أو دينية، بقدر ما هي محصلة تراكمات تاريخية وسياسية قابلة للنقد والتجاوز. وقد أكدت النتائج صحة الفرضية القاضية بأن الخروج من هذا العجز يقتضي مقاربة تفكيكية تعيد النظر في العلاقة بين كونية المبادئ الديمقراطية وخصوصية السياقات المحلية.

كما تبين أن تجاوز العجز الديمقراطي يتطلب معالجة شاملة على مستويات متداخلة: مستوى ثقافي يتعلق بتأصيل ثقافة الحقوق وبناء فضاء عمومي نقدي، ومستوى مؤسسي يرتبط بإصلاح القوانين وبناء مؤسسات شفافة، ومستوى اجتماعي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

إن رهان الممارسة الديمقراطية في العالم العربي يظل رهاناً مفتوحاً على المستقبل، غير أنه ممكن التحقيق إذا ما توفرت الإرادة السياسية الصادقة، والثقافة المدنية الراسخة، والاستثمار الواعي للتراث الثقافي. فالعالم العربي قادر على إنتاج نموذجه الديمقراطي الخاص، الذي يستلهم منجزات الحداثة الكونية دون أن يفقد خصوصيته، لأن الديمقراطية ضرورة وجودية للمجتمعات العربية وشرط أساسي للنهضة.

قائمة المصادروالمراجع:

1. أركون، محمد. (1999). الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: نحو تاريخ للفكر الإسلامي. بيروت: دار الساقي.
2. الأفندي، عبد الوهاب. (2013). تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي. في إدريس لكريني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. بشارة، عزمي. (2010). المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (ط2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. بلقزيز، عبد الإله. (2006). مطلب الإصلاح: سياقاته والتباساته. مجلة رهانات، العدد 1.
5. بلقزيز، عبد الإله. (2010). من النهضة إلى الحداثة. مجلة المستقبل العربي، العدد 380.
6. الجباعي، جاد الكريم. (2014). من الرعوية إلى المواطنة. بيروت: أطلس للنشر والترجمة.
7. الجابري، محمد عابد. (1996). المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. حريق، إيليا. (2001). الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب. بيروت: دار الساقي.
9. حسين علوان. (2009). إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات.
10. الخمسي، عبد اللطيف. (2007). نحو مقاربة جديدة للديمقراطية. مجلة رهانات، العدد 3.: مركز الدراسات والأبحاث
11. الزياني، عثمان. (2015). تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي.: مركز الجزيرة.
12. سبيلا، محمد. (2000). الحداثة وما بعد الحداثة. الدار البيضاء: دار توبقال.
13. طويل، عبد السلام. (2006). الدولة العربية في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون. القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان.
14. طرابيشي، جورج. (2006). هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. بيروت: دار الساقي.
15. عبد اللطيف، كمال. (1999). في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية. بيروت: دار الطليعة.
16. عبد اللطيف، كمال. (2015). ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى. في إدريس لكريني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

17. العلوي، رشيد. (2017). الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر. تم الاسترجاع

18. مسرة، أنطوان نصري. (2013). قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية: مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في إطار التحولات العربية. في إدريس لكريني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

19. هلال، على الدين. (1998). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. مجلة المستقبل، العدد 83.

20. Al-Mughales, Ahmed Ghaleb Ali. (2025). Islamic Identity in a Changing World. Journal of the Faculties of Education - University of Aden, 18(2), 485–496.

21. Badie, Bertrand. (1986). Les deux Etats: Pouvoir et société en terre de l'islam. Paris: Editions Fayard.

22. Dahl, Robert A. (1989). Democracy and Its Critics. New Haven, CT: Yale University Press.